المنهج النحوي للسيد ابن معصوم المدني في كتابه رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين

أ.م. د. فائزة ثعبان منسي الموسوي

جامعة كربلاء/ كلية العلوم الاسلامية/ قسم اللغة العربية

The Grammatical Methodology of Sayyid Ibn Masum al-Madani in His Work Riyad al-salikin fi Sharh sahifat sayyid al-sajidin

Assistant Professor Faiza Thaban Mansi Al-Mousawi
University of Karbala / College of Islamic Sciences / Department of Arabic Language

ملخص البحث

هذا البحث هو محاولة لمعرفة المنهج النحوي للسيد علي خان الحسيني المدني (ت١١٢٠هـ) عن طريق ما تناوله في كتابه (رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين) من مسائل النحو التي وردت في عباراتِ الدعاءِ، عارضاً آراء النحاةِ في تلك المسائل، مناقشاً إياها، وموضحاً أدلة أولئك النحاةِ فيما عرضوا له، بعدها يبدأ الشارحُ بإعطاء رأيه الذي غالباً ما يكونُ منحازاً لرأيٍ من تلك الآراءِ، ومرجحاً لهُ، مع بيان دليله على ذلك، ومخطئاً لغيرهِ، مع ذكر الدليل أيضا، وقد رأيتُ أنّ عرضَهُ لمسائلِ الخلافِ كانَ بعيدا عن التجريحِ، إذ ابتغى من ورائهِ تقصي الحقائق والبحث عن صحة هذه المسألة أو تلك .

الكلمات المفتاحية :
منهج ، علي خان المدني، المسائل النحوية، رياض السالكين، الصحيفة السّجاديّة

Abstract

This research is an attempt to explore the grammatical methodology of Sayyid Ali Khan al-Husayni al-Madani (d. 1120 AH), by examining the grammatical issues addressed in his book Riyad al-Salikin fi Sharh Sahifat Sayyid al-Sajidin. These issues arise within the phrases of the supplications, where he presents the views of various grammarians, discusses them, and explains the evidence each grammarian provides for their position. The commentator then offers his own opinion—often favoring one of the cited views—supporting it with reasoning, while also critiquing opposing views and providing evidence for his critique. His treatment of controversial issues is notably free from disparagement, reflecting a sincere pursuit of truth and a commitment to verifying the accuracy of each matter.

Keywords:

Methodology, Ali Khan al-Madani, grammatical issues, Riyad al-Salikin, al-Sahifah al-Sajjadiyyah.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله حق حمده ولا نبلغ غاية حمده على ما أنعم علينا وحبانا به، والصلاة والسلام على نبيه وخاتم رسله محمد وعلى آله أعلام الهدى وسفن النجاة إذا تلاطم موج الفتن، وحبل الله المتين الموصل إلى رضوانه ورحمته إذا تعددت وتاهت السبل.

و بعد:

يُعد كتاب (رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين) واحدا من شروح الصحيفة السجادية الشريفة الثلاثة عشر، ومؤلفه هو صدر الدين السيد علي خان المدني الشيرازي ابن نظام الدين أحمد بن محمد معصوم، يرجع نسبه إلى زيد الشهيد ابن الإمام السجاد زين العابدين علي بن الحسين عليهم السلام، كان هذا الشرح حافلاً بالمباحث النحوية التي لمم بها مؤلف الكتاب أغلب أطراف النحو العربي، وقد حظي هذا الشرح بمكانة علمية عالية عند العلماء وأشاد به كثير منهم، وكان لهم تقاريظ عليه، فهذا السيد محسن الأمين يقول: ((شرح الصحيفة السجاديّة مطبوع مشهور، سمّاه رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، ولم يؤلّف في شروحها مثله))، وقد جاء هذا البحث محاولة لمعرفة المنهج النحوي للسيد المدني (ت١١٢٠هـ) عن طريق ما تناوله في كتابه (رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين) من مسائل النحو التي وردت في عباراتِ الدعاءِ، عارضاً آراء النحاةِ في تلك المسائل، مناقشاً إياها، وموضحاً أدلة أولئك النحاةِ فيما عرضوا له، بعدها يبدأ الشارحُ بإعطاء رأيه الذي غالباً ما يكونُ منحازاً لرأيٍ من تلك الآراءِ، مرجحاً لهُ، مع بيان دليله على ذلك، مخطئاً لغيرِهِ، مع ذكر الدليل أيضا، وقد رأيتُ أنّ عرضَهُ لمسائلِ الخلافِ كانَ بعيدا عن التجريحِ، إذ ابتغى من ورائهِ تقصي الحقائق والبحث عن صحة هذه المسألة أو تلك.

كان منهجي في البحث منهجاً استقرائياً وصفياً، إذ أعرض المادة النحوية والشواهد والأمثلة التي يتناولها الشارح وأتابعها في كتب النحو؛ لأتبيّن موافقته النحاة أو انفراده بذلك الرأي.

ولمعرفة منهج صاحب الرياض في عرض المسائل النحوية؛ قسمت البحث على قسمين، تناولت في الأول منه تعدد الوجوه الإعرابية، والتوجيه النحوي، وتناولت في الثاني الخلاف النحوي، والترجيح والتضعيف، والتخطئة والتصويب.

المبحث الأول: تعدد الوجوه الإعرابية، والتوجيه النحوي.

وهي من المسائل التي تناولها المدني في شرحه وبرز عبرها منهجه النحوي

أولاً: تعدد الوجوه الإعرابية:

لا يخفى على مهتم بالعربية وأسرارها ما أنتجتهُ المدارسُ النحوية وآراءُ نحاتها من خلافٍ وتعددٍ في الوجوهِ الإعرابيةِ لعددٍ من التراكيبِ اللغويةِ، وما هذا الاختلاف إلا لرؤى رآها عددٌ من النحاةِ المنتمينَ لهذهِ المدرسةِ أو تلك على وفق ما تحتملهُ القاعدة النحوية، أو غير ذلك. والذي يطالعُ كتبَ تفسير القرآن وإعرابهِ ومعانيهِ يجدُ هذه السمة – أعني تعدد الوجوه الإعرابية – غالبة عليها[1]، ونجدُ مسألة تعدد الوجوه الإعرابية تزدادُ وضوحاً كلما تقادمَ الزمنُ، ولعلّ هذا راجعٌ إلى أنّ من يتناول آيات القرآن الكريم بالدرسِ يفيدُ من آراءِ السابقينَ فيضيفُ رأياً من اجتهادهِ، فترى المسألة التي يذكرُ لها الفرّاءُ وجهاً إعرابياً واحداً يذكرُ لها الزجّاجُ وجهينِ، فيزيدُها مكي القيسيّ وجهاً وكذلكَ الحالُ عندَ الأنباري والعكبريّ[2]، وقد اهتمّ صاحب كتاب (رياض السالكينَ) السيد المدني كثيرا بتعددِ الوجوه الإعرابية التي أوردها النحاة مستعرضاً آراءَهم فيها، مرجحاً، ومضعفاً، ومخطئاً، ومصوباً هذا الرأي أو ذاك على ما يراهُ مناسباً في ما يعرضُ لهُ من عباراتٍ وجمل ونصوص.

وأرى من المناسبِ أن أستعرضَ بعضَ الأمثلةِ أو النماذج التي وجدتُها منثورةً في طياتِ الشرح لأدعيةِ الصحيفةِ السجاديةِ الشريفةِ، وفيها تعدد للوجوه الإعرابية، ومن هذه الأمثلةِ:

١ – أنا

تناولَ الشارحُ الضميرَ (أنا) بكلام مفصل مستعرضا آراءَ النحاة فيه حيث أوردَ الدعاء: ((ولو أنّ أحداً

استطاع الهربَ من ربّهِ لكنتُ أنا أحقُّ بالهربِ منكَ))[٣]. برفع (أحقّ ُ).

(فـ ((أنا)) عند الجمهور ضميرُ فصلٍ لا محلَ له من الإعرابِ [٤]، وهذا الرأي رجحه السيوطي[٥]. وقيل: له محل.

وقال الكسائي[٦]: بحسب ما بعده، وفائدتهُ الدلالة على أنّ الواردَ بعدهُ خبرٌ لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أنّ فائدةَ المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره،... وحكى الجرميّ: أنّها لغة بني تميمٍ) [٧].

والذي يبدو لي أنّ الشارح يشاطر الجمهور الرأي في أنه لا محل له من الإعراب؛ وذلك لأنه ذكر أنه وجد كلمة (أحقّ) بالنصب في بعض النسخ المتداولة خبر (كان)، أي أنّ الضمير (أنا) لا محل له من الإعراب جيء به تأكيداً لاسم كان [٨]، (وأمّا بالرفع على ما ضُبطَ في جميع النسخ المشهورة فهو على أنّهُ خبرٌ لـ ((أنا))، فـ ((أنا)) في محلِ رفعٍ على الابتداء و ((أحقُّ)) خبرهُ، والجملة خبر ((كان))، وكثيرٌ من العرب مَن يجعل ضمير الفصل مبتدأ مخبراً عنهُ بما بعدهُ) [٩].

٢- أنت

تناول الشارح الضمير (أنت) الوارد في الدعاء: ((إني أشهدُ أنك أنت الله الذي...))[١٠]. فقال: (أنت: ضمير فصل يفصل بين الخبر والتابع، بالإعلام من أوّل الأمر بأنّ ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سُميّ فصلاً)[١١]، (ويؤكد النسبة ويفيد اختصاص المسند بالمسند إليه) [١٢]، وهو عند الشارح حرفٌ على الأصحّ لا محل له من الإعراب[١٣]، وهو بهذا يرجح رأي جمهور النحاة.

(ويُحتمل أن يكون توكيداً؛ ولهذا (سماه بعض الكوفيين دعامة؛ لأنّه يُدعم به الكلام، أي يُقوّى ويُؤكد) [١٤]، وأن يكون مبتدأ خبره لفظ الجلالة، والجملة خبر ((إنّ)))[١٥].

٣- الجار والمجرور بين الصفة والحال.

عند شرحه لدعاء الإمام السجّاد (ع): ((كأفضلِ ما صلّيت على أحد من خلقكَ قبلَه))[١٦]. قال: (الجار والمجرور منَ ((كاف)) التشبيه وأفعل التفضيل في محل نصب على أنّه صفة لموصوف محذوف وهو مصدر منصوب بـ ((صلّ))، والتقدير: ((صلّ على محمد وآله صلاة كائنةً كأفضل ما صلّيت)) فحذف المصدر ونابت صفته منابهُ، فهي

ظرف مستقر متعلّق بمحذوف وجوباً، وهذا هو المشهور في إعراب مثل ذلك)[١٧].

وينقل صاحب الرياض رأياً لابن هشام يقول فيه: ((وليس ممّا ينوب عن المصدر صفته، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ (البقرة/ ٣٥)، خلافاً للمعربين، زعموا أنّ الأصل أكلًا رغداً، وأنّه حُذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصبت انتصابه)) [١٨].

وهذا ما قال به سيبويه إذ نقل عنه ابن هشام رأياً يقول فيه: ((إنّ ذلك إنّما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلا منها حال كون الأكل رغداً، ويدلّ على ذلك أنّهم يقولون: سير عليه طويلاً، فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل، ولا يقولون (طويلٌ) بالرفع؛ فدلّ على أنّه حال لا مصدر، وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل، لأنّ المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق)) [١٩].

وعلى هذا، فالجار والمجرور في محل نصب على الحاليّة، والتقدير: فصلّ على محمد وآله حال كون الصلاة كأفضل ما صلّيت [٢٠].

من هذا نفهم أنّ صاحب الرياض قد خالف سيبويه وابن هشام في أنّه أعربه صفة لموصوف محذوف.

٤- ((إذْ)) بين الحرفية والظرفية.

وردت «إذْ» في الدعاء: ((إذْ كانَ جزائي منكَ في أول ما عصيتُك النارُ....)) [٢١]. قال المدني: إن فيها قولين[٢٢]:

الأول: هي حرفٌ بمنزلةِ لام العلةِ، وهذا الرأيُ منسوبٌ إلى سيبويه[٢٣].

ورجحَهُ الرضيّ قائلاً: تجيء (إذ) للتعليل [٢٤].

والثاني: يقولُ بظرفيةِ (إذ) والتعليلُ مستفادٌ من قوّةِ الكلام لا من اللفظِ [٢٥].

وقد اختاره الشلوبين وابن جني [٢٦].

ونلحظُ أن الشارحَ قد ضمّ رأيَه للقائلينَ بالرأي الأولِ – أي حرفيةُ (إذ) – مرجحاً له، فيقول: (والأولى حرفيتُها إذن؛ إذ لا معنى لتأويلها بالوقتِ حتّى تدخلَ في حدِّ الاسم)[٢٧]. ولم يتطرق إلى كونها بمنزلة لام العلة، والذي يبدو لي أنه لم يتطرق لذلك؛ لأن لا أحد من العلماء الذين نقل عنهم قال بعدم كونها بمنزلة لام العلة سواء أكان ذلك مستفاداً من

قوة الكلام أم من اللفظ الصريح وإنّ مدار الخلاف كان حول كونها حرفاً أو ظرفاً.

وقد أوردَ الشارحُ الدعاء: ((اللّهم وإذْ ستَرتَني بعفوكَ، وتغمدتَني بفضلكَ في دارِ الفناءِ بحضرةِ الأكفاءِ...، فأجرني من فضيحاتِ دارِ البقاءِ عندَ مواقفِ الأشهادِ))[٢٨]. مستشكلاً وقوعها ظرفاً لما مضى من الزمانِ، وقولهُ: (فأجرني) في عبارةِ الدعاءِ مستقبلٌ، والماضي والاستقبالُ متنافيانِ[٢٩].

وقد حملَ الرضيّ ذلك على إجراءِ الظرف مجرى كلمة الشرط، فقال: (وأمّا قولهُ تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ﴾ (الأحقاف/ ١١)، وقوله تعالى:﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ (الكهف/ ١٦)، وقوله تعالى:﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (المجادلة/ ١٣)، فلإجراءِ الظرف مجرى كلمة الشرط، كما ذكره سيبويه في نحو: (زيدٌ حينَ لقيتهُ فأنا أُكرمُهُ)، قال: ويجوز أن يكونَ من باب (والرجزَ فاهجر) أي: ممّا أُضمرَ فيهِ (أمّا)، وإنّما جازَ إعمالُ المستقبل – الذي هوَ (فسيقولونَ، وأوُوا، وأقيموا) – في الظروف الماضية – التي هي (إذ لم تهتدوا، وإذ اعتزلتموهم، وإذ لم تفعلوا) – وإن كانَ وقوعُ المستقبل في الزمنِ الماضي مُحالاً، لما ذكرناه في نحو: (أمّا زيدٌ فمنطلقٌ) من أنّ الغرضَ المعنويَّ هو قصد الملازمة حتى كأنّ هذه الأفعال المستقبلية وقعت في الأزمنة الماضية، وصارت لازمة لها، كلُّ ذلك لقصدِ المبالغةِ)[٣٠].

وقال أبو البقاء في إعرابِ قوله تعالى:﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾، ((قيل: (إذْ) بمعنى (إن) الشرطيّة، وقيل: على بابها، ماضية، والمعنى إنكم تركتم ذلك فيما مضى فتداركوه بإقامةِ الصلاة))[٣١].

٥- أوجه دخول (الواو) على لام التعليل:

ذكر صاحب الرياض وجهين لدخول (الواو) على (لام التعليل) من غير أن يتقدمها معطوف عليه صريحاً وذلك عند شرحه لدعاء الإمام السجّاد (ع):((...ولـمَا أنت أعلم به))[٣٢].

أحدهما: أنّ التعليل معلّلهُ محذوف مقدّر

واختاره الزمخشريّ [٣٣].

والآخر: أنه معطوف على علة أخرى مضمرة ليظهر صحة العطف.

فعلى الوجه الأول يكون تخريج الدعاء على أنّ (اللام) متعلقة بالمحذوف المؤخر المقدّر و(الواو) على ذلك قيل: عاطفة جملة على جملة والتقدير: ولما أنت أعلم به قدّرت ذلك لا لأمر آخر. وقيل: استئنافية. وقيل اعتراضية، والجملة اعتراض مقدّر لما قبلها.

وعلى الوجه الثاني (أنت المقدّر لذلك لابتلاء عبادك وامتحانهم ولما أنت أعلم به من مقتضى حكمتك البالغة)، فـ (اللام) متعلّقة باسم الفاعل من قوله المقدّر لذلك، و (الواو) عاطفة للجملة على العلّة المضمرة، ووقع في هذا الباب من التنزيل عدّة آيات، منها قوله تعالى:﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ﴾ (البقرة/ ١٨٥)، أي: ولتكملوا العدّة شرع لكم ذلك، أو شرع ذلك لكم ليسهل عليكم، أو لتعلموا ما تعلمون ولتكملوا العدّة، ومنها قوله تعالى:﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾(الأنعام/ ٧٥)، أي وليكون من الموقنين أريناه ذلك، أو أريناه ليستدلّ به وليكون من الموقنين. ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللهَ رَمَىٰ وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا﴾ (الانفال/ ١٧)، أي: وليحسن إلى المؤمنين بالنصر والغنيمة فعل ما فعل لا لشيء غير ذلك، أو ولكن الله رمى ليمحق الكافرين وليبلي المؤمنين منه بلاءً حسناً [٣٤].

ومن هذه الأمثلة والاستشهادات التي أوردها صاحب الرياض من آي القرآن الكريم نلحظ أنّه مع القائلين بأنّ (الواو) هنا عاطفة، سواء أعطفت جملة على جملة كما في الوجه الأول، أم عطفت الجملة على العلّة المضمرة كما في الوجه الثاني.

٦- (حاشا)

تناول الشارح كلمة (حاشا) مستعرضاً لآراء النحاة فيها عند شرحه لدعاء الإمام السجّاد سلام الله عليه: ((...حاشا فروضك التي من ضَيّعها هلك)) [٣٥].

فقد ذهب سيبويه وأكثرُ البصريّين

إلى أنها حرفٌ دائماً بمنزلة (إلا) كلها تجر المستثنى[٣٦]، وذهبَ المبرّد والزجّاج والأخفش وآخرون: إلى أنّها تستعمل كثيرا حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً؛ لتضّمنهِ معنى (إلا) فتنصبُ ما بعدها،وفاعلهاضميرمستتروجوباً،وسُمع اللّهمّ اغفر لي ولمن يسمعُ، حاشا الشيطان وأبا الأصبغ [٣٧]، وقال ابن الحاجب: (لا يستثنى بـ(حاشا) إلا حين يتعلق الاستثناء بما فيه تنزيه)[٣٨]، وقوله:(«حاشاك» الواردة في الدعاء ((... ولا لذنبي غافرٌ غيرُك حاشاك))[٣٩] أي: سبحانك، فـ (حاشا) هنا اسم بمعنى التنزيه، أي: أُنزهك تنزيهك، أي: تنزيهاً لائقاً بك عن أن يكون لذنبي غافرٌ غيرك)[٤٠]، ونرى هنا أن للشارح رأياً خالف به سيبويه والمبرد والزجاج والأخفش كما صرح هو بذلك إذ قال: (وليست بفعلٍ ولا حرفٍ خلافاً لمن زعم ذلك)[٤١]. وقد سبقه إلى هذا الرأي ابن هشام إذ قال في المغني: (والصحيح أنّها اسمٌ مرادفٌ للبراءة من كذا)[٤٢].

ثانيًا: التوجيه النحوي:

يُراد بالتوجيه أن يتحدد الحكم النحوي بوجه ما [٤٣].

والوجهُ إمّا أن يكونَ وجهَ استدلالٍ وأمّا وجهَ تأويلٍ...، والتوجيهُ إمّا توجيهُ الموهم لتحديده، وإمّا توجيهُ الممتنع لتسويغه، وقد يكون التوجيه الاستدلالي – على وجه السماع – فيقالُ مثلاً (في الصيف ضيعتِ اللبن) ووجهُ كسرِ (التاء) حتّى في خطاب المذكر لأنه هكذا سُمِعَ والأمثال لا تُغير،... وقد يكون التوجيه الاستدلالي – على وجه القياس – وفي هذه الحالة إمّا أن يكونَ بحملِ لفظٍ على لفظ، وإمّا حملِ لفظٍ على معنىً فيسمى الوجهُ (حملاً)، وإمّا أن يكونَ بتعليلِ القياسِ بعلةٍ أو طردٍ أو شبهٍ أو قاعدةٍ وعندئذٍ يكونُ الوجه من قبيل (التعليل)[٤٤].

وقد كانَ للشارح آراء وتوجيهات وجه بها بعضَ عباراتِ الدعاءِ، وسأورد هنا بعضَ المسائل التي توضح ما ذكرته آنفاً، فعلى سبيل التمثيل ما جاء في معرض كلامه عن:

١ – (إنّما)

وهي للحصر عند الجمهور[٤٥]؛ لتضمنها معنى (ما) و (إلا)، وقد

جاء في الدعاء: ((إنّما أُوبّخُ بهذا نفسي طمعاً...))[٤٦]، وهي هنا إمّا على توجيهٍ إلى نفس الفعلِ، على معنى (ما أقصدُ بهذا إلا توبيخَ نفسي لا غيره)،... وإمّا على توجيهٍ إلى المفعول لأجلهِ أعني (طمعاً)، على معنى (ما أُوبّخُ بهذا نفسي إلا طمعاً). وإمّا توجيهٍ إلى قيد الفعل أو إلى المفعول بهِ فلا يصحّ، إذ ليس الغرض (ما أُوبّخُ نفسي إلا بهذا لا بغيرهِ)، و(ما أُوبّخُ بهذا إلا نفسي لا غيرها)[٤٧].

وقد أورد الشارح قولاً من دون أن يذكر أصحاب هذا القول مكتفياً بالقول: (قالَ بعضُهم في نظير هذا المقام: لو قيل: إنّ (إنّما) هنا لتأكيد الحكم لا للقصر، لَمْ يَبْعُدْ؛ لأنّ الحصرَ يقتضي أنْ يكون للمخاطب حكمٌ مشوبٌ بصوابٍ وخطأ، فيثبتُ صوابهُ ويردُّ خطأه، والمخاطبُ هنا هو الله سبحانه وهو منزهٌ عن ذلك)[٤٨].

٢- التوجيه في اسم (كان)

تناول الشارح التوجيهات التي وجهت بها العبارة الآتية الواردة في الصحيفة السّجّاديّة الشريفة: ((وكان من دعائه عليه السلام إذا ابتدأ بالدعاء بدأ بالتحميد لله عز وجل والثناء عليه))[٤٩].

فقالَ: في إعرابِ هذا العنوان وجهان:

أحدهما: أن يكونَ اسمُ كانَ مُقدراً، وهو إمّا المصدر المدلول عليهِ بقولهِ: (إذا ابتدأ بالدعاء بدأ بالتحميد)، وإمّا الشأن المفهوم من سياقِ الكلام أي: (كان من كيفيّةِ دعائه بدؤهُ بالتحميد)، أو(كان الشأن من دعائهِ). ومجموع الجملتين من قولهِ: ((إذا ابتدأ بالدعاء بدأ بالتحميد)) مفسِّر لذلك المُقدَّر، ونظيرهُ قولهُ تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾(يوسف/ ٣٥).

قالوا: فاعل (بدا) إمّا مصدرهُ، أو الرأي المفهوم من السياق أو المصدر المدلول عليهِ بقولهِ: (ليسجنّنهُ) أي: بدا لهم بداء، أو رأى، أو سجنه، ومجموع الجملتين من القسم المُقدّر وجوابهُ الذي هو ليسجنّنهُ مُفسِّرٌ لذلك المُقدّر[٥٠].

قالَ ابن هشام: ولا يمنع من ذلك كونُ القسم إنشاء؛ لأنّ المُفسرَ هاهنا هو المعنى المُتحصّل من الجواب وذلك المعنى هو (سجنه)[٥١].

والآخر: أن يكونَ اسمها جملة قوله بدأ بالتحميد و (من دعائه) خبرها، ونظيرهُ

قولُ الكوفيّين: إنّ جملة (ليسجنّنهُ) في الآية هو فاعل (بدا) بناءً على مذهبهم من وقوع الجملة فاعلاً، لكنّ الدماميني قالَ في حاشيته على المغني: ما أظنّ أنّ أحداً من الكوفيّين ولا غيرهم ينازع في أنّ من خصائص الاسم كونهُ مسندا إليهِ فينبغي حمل كلامهم على معنى أنّ المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند إليه معنىً وغاية أنّ التأويل هنا وقع بغير وساطة حرفٍ مصدريّ فهو كما يقولُ الجميع في نحو: قمتُ حين قامَ زيدٌ، من أنّ الجملة وقعت مضافاً إليه، مع أنّ الإضافة من خصائص الاسم كالإسناد إليهِ، لكنّ الجملة هنا عندهم مؤولة بمفرد أي: حين قيام زيدٍ، ولا بدع في هذا؛ لأنّهُ وجدَ مُطّرداً في الإضافةِ وفي بابِ التسويةِ نحو: سواءٌ عليّ أقمتَ أم قعدتَ، أي: قيامُك وقعودُك، وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أي لا يكنْ منك أكلُ السمكِ مع شربِ اللبن، فهم ألحقوا ما وقعت فيهِ الجملة فاعلاً في الظاهر بتلك الأبواب.

وقد علق صاحب الرياض في هامش شرحه على ما ورد في الحاشية بعبارة (لم نعثر عليه)[٥٢]. وفي نهاية كلامه في هذا الموضوع يقول صاحب الرياض: (فعلى هذا فاسم (كان) وإنْ وقع في الظاهر جملة لكن من حيث تأويلها بمفرد وهو المصدر المفهوم منها، أي: وكان من كيفيةِ دعائهِ بدؤهُ بالحمد والثناء إذا ابتدأ بالدعاء)[٥٣].

٣- (بل)

كان للشارح وقفة مع (بل) الواردة في الدعاء: ((فلم يبتدرنا بعقوبتهِ، ولم يُعاجلنا بنقمتهِ بل تانّانا برحمتهِ تكرماً، وانتظرَ مراجعتنا برأفتهِ حِلماً)) [٥٤].

قالَ: (هي حرف عطف يفيدُ بعدَ النّفي والنّهي، تقرير حكم متلوهِ وإثبات ضده لتاليه كما أفادَ هنا تقريرَ نفي الابتدار والمُعاجلةِ بالنقمة عنهُ تعالى وأثبتَ التأنّي والانتظار لهُ سبحانهُ، هذا مذهبُ ابن مالك وجماعة من النحويين)[٥٥]، وقد علقَ الشارح في هامش كتابهِ على ما نُقلَ عن مذهب ابن مالك بعبارة (لم نعثر عليه)[٥٦]. وأنا أؤيد هذا الرأي لأنّي حين بحثتُ في هذا الموضوع وجدتُ أنّ هذا الرأي منسوبٌ لابن هشام مشترطاً – في كونها حرف عطف – أن يتلوها مفرد[٥٧].

أمّا الرضيّ ونقلاً عن بعض النحاةِ فيعدُّ (بل) الداخلة على الجملةِ حرفَ ابتداءٍ لا عاطفة وفائدتُها الإضرابُ والانتقالُ من جملةٍ إلى أخرى أهمّ من الأولى[٥٨].

ويكونُ معنى الإضراب إمّا الإبطال لما قبلها نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ (الأنبياء/ ٢٦)، أي: بل هم عباد، ونحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ﴾ (المؤمنون/ ٧٠)، وإمّا الانتقال من غرض إلى استئنافِ غرضٍ آخر نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّىٰ * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ * بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (الأعلى/ ١٤-١٦)، ونحوهُ الدعاء: ((بلْ أقولُ مقالَةَ العبدِ الذليلِ الظالم لنفسِهِ المُستخِفِّ بحرمَةِ ربِّهِ))[٥٩]؛ (إذ ليس الغرضُ من الإضرابِ فيها إلا الانتقالَ من الكلام الأوّل إلى معنىً آخرَ، وهي في ذلك كلّهِ حرفُ ابتداءٍ لا عاطفة على الصحيح، وإن تلاها مفردٌ فهي عاطفة)[٦٠]، وهو بهذا يشاطر ابن مالك الرأي[٦١].

وملخصُ ما ذكر أن (بل) حرفُ إضرابٍ مطلقاً، فإن تلاها مفردٌ كانت عاطفة، وإن تلتها جملة كانت حرف ابتداءٍ لا عاطفة عند الجمهور، خلافاً لابن مالك وغيرهِ[٦٢]. وقد عابَ الشارحُ على بعضِ القاصرينَ من طلبةِ العجم[٦٣] واصفاً إياهم بالتوهم، وقصور المعرفةِ، وقلّةِ الاطلاع، إذ أوردوا رأياً قالوا فيه إنّ (بل) العاطفة لجملة لا تكون إلا للانتقال وإنّ الإبطالَ مخصوصٌ بالعاطفةِ لمفردٍ[٦٤].

وبعد استعراض الشارح لآراءِ بعض النحاة في (بل) كان له رأي رجحَ فيهِ قول ابن مالك إذ قال: (والحقّ أن ما ذهب إليه ابن مالك أظهرُ في المعنى، فلا داعي إلى جعلها عاطفة وغير عاطفة)[٦٥].

٤- الفعل الماضي (كفى) بين اللزوم والتعدي.

نقل صاحب الرياض عند شرحه دعاء الإمام السجّاد (ع): ((اللهمّ إنّي أُشهدُك وكفى بك شهيدا))[٦٦]، مقتضى كلام ابن هشام في المغني في شرط كون (كفى) لازمة هو زيادة (الباء) في فاعلها، إذ قال: ولا تُزاد في فاعل (كفى) التي بمعنى (أجزأ وأغنى)، ولا التي بمعنى (وفى)، والأولى متعدية لواحد، كقوله:

(قليل منك يكفيني)، والثانية متعدية لاثنين[٦٧]، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى اللهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ (الأحزاب/ ٢٥).

وصرّح كلّ من مكيّ وأبي البقاء بأنها متعدّية، قال مكيّ: (في قوله تعالى:﴿وكَفَى بالله حَسِيبًا﴾ (النساء/ ٦)، أي: كفاك الله حسيبا، ف (الكاف) المفعول محذوف، و (الباء) زائدة، والجار والمجرور في موضع رفع فاعل (كفى)، والتقدير: كفاك الله حسيبا) [٦٨].

وجعلها أبو البقاء متعدّية إلى مفعولين، فإنّه قال: (وكفى) تتعدى إلى مفعولين وقد حذفناهما، والتقدير: وكفاك الله شرّهم حال كونه حسيبا، ويجوز ذلك [٦٩]، والدليل عليه قوله تعالى:﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ الله﴾ (البقرة/ ١٣٧).

٥- (في) بين السببية والظرفية

أورد صاحب الرياض دعاء الإمام السجّاد (ع): ((... أو على نسيان ظلمنا فيه أنفسنا)) [٧٠].

قائلا: (إنّ (في) إمّا سببيّة بمعنى الباء، أي بسببه أو ظرفيّة مجازيّة بتشبيه ملابسة الظلم لأحد الأمور المذكورة بملابسة المظروف للظرف فتكون لفظة (في) استعارة تبعيّة) [٧١].

المبحث الثاني: الخلاف النحوي، والترجيح والتضعيف، والتخطئة والتصويب:

أولاً: الخلاف النحوي:

كان نتيجة تعدد المدارس النحوية إلى بصرية وكوفية وبغدادية ومصرية وأندلسية، وتعدد آراء النحاة المنتمين لهذه المدرسة أو تلك أن نشأ خلاف بين علماء هذه المدارس ولا سيما البصرية والكوفية، ونعني بالخلاف هنا الـ(تقابل بين رأيين فيما ينبغي انفراد الرأي فيه) [٧٢]، وقد كان الخلاف بين علماء المدرستين في بداية نشوئه هادئاً، وذلك على شكل مناظرات ومحاورات في المسائل العلمية، والأخذ بوجهات النظر[٧٣]، كالمناظرة التي جرت بين سيبويه والكسائي في مجلس الرشيد والتي عرفت بالمسألة الزنبورية[٧٤]، بعد ذلك أخذ الخلاف طابعاً آخر يمتاز بالتعصب والتنافس العلمي[٧٥]، وهذا ما نراه واضحاً في زمن المبرد و ثعلب[٧٦].

وقد تناولَ شارح كتاب رياض السالكين في شرحه عددًا من المسائل

الخلافية التي كانت تتجاذبها الآراء بين بصريّ وكوفيّ، كلٌّ يدلو بدلوهِ ليثبت صحةَ رأيهِ.

وقد انتقيت بعضاً من هذهِ المسائل الخلافية التي عرضها الشارح في شرحهِ لأتناولها في هذا المبحث وكان انتقائي لها مبنياً على وضوح الخلاف في المسألة موضوع النقاش.

المسالة الأولى: جواز الفصل بين المتعجب منه و فعل التعجب

أورد الشارح الدعاء: ((سبحانكَ ما أجلّ شأنكَ، وأسنى في الأماكن مكانكَ، وأصدع بالحق فرقانك))[٧٧].

قالَ الرضي: وأمّا الفصل بين الفعلين والمتعجّب منهُ فإن لَم يتعلّق الظرف بهما فلا يجوز اتفاقاً الفصل بين المعمول وعاملهِ الضعيف بالأجنبي، فلا يجوز (لقيتهُ فما أحسنَ أمس زيداً)، على أنْ يتعلق (أمس) بـ (لقيت)، وكذا إن تعلّقَ بهما وكان غير ظرف نحو: (ما أحسن قائماً زيداً، وذلك لأنّهُ نوع تصرف في علم التعجب وإن كان بين الفعل والفضلة وأمّا بالظرف: فمنعهُ الأخفش والمبرّد وأجازهُ الفرّاء والجرميّ وأبو علي والمازنيّ نحو: (أحسن اليوم بزيدٍ)[٧٨].

وقالَ ابن مالك: وفي الفصل بين المتعجب منه وفعل التعجّب خلافٌ، والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب نثراً ونظماً، فمن النثر قول معدي كرب: (ما أحسنَ الهيجاءِ لقاءها، وأكثر ما في الكربات عطاءها، وأثبت في الكرمات بقاءها) [٧٩]

ومن النظم قول الشاعر:

خليليّ ما أحرى بذي اللّب أنْ يرى صبوراً ولكن لا سبيلَ إلى الصبر [٨٠]

ثم قال: وأمّا صحة ذلك قياساً فلأنّ الظرف والمجرور يفتقر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنّهما كالشيء الواحد وهنا أحقّ وأولى.

(وقال أبو علي الشلوبين: حكى الضميري[٨١] أنّ مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله، والصواب أنّ ذلك جائز وهو المشهور والمنصور) [٨٢].

أمّا صاحب الرياض فجوّز الفصل بين المتعجب منه وفعل التعجب إذ يقول: (وكفى شاهداً على جوازه وروده في كلامه عليه السلام)[٨٣]، والذي

يبدو لي أنّه أصاب في ذلك؛ لأنّ الإمام سلام الله عليه من قريش التي هي أفصح الناس لساناً زد على أنّه عليه السلام عاش ضمن عصر الاحتجاج فأصبح من البدهي أن يكون كلامه حجة على صحة القاعدة النحوية.

المسألة الثانية: الخلاف في (مهما)

ناقشَ الشارحُ الخلاف في (مهما) عندما أوردها في الدعاء: ((فأسألكَ....، مهما قسمتَ بينَ عبادكَ المؤمنين من خير أو عافيةٍ أو بركةٍ أو هدًى أو عملٍ بطاعتكَ أو خير تمُنُّ بهِ عليهمْ تهديهم بهِ إليك أو ترفعُ لهم عندكَ درجة أو تُعطيهم بهِ خيراً من خيرَ الدنيا والآخرةِ... أنْ توفِّرَ حظّي ونصيبي منهُ)) [٨٤].

فقال: إنها هنا (في محلِ نصبٍ بـ «قسمتَ» وهو شرطها، وجوابها محذوف لدلالة المتقدم عليه وهو أسألك، مثله في نحو: أقوم مهما قمت، وليس هو الجواب لفظاً عند جمهور البصريين خلافاً للكوفيين والمبرّد [٨٥] وأبي زيد؛ لأنّ أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدّم عليها الجواب؛ ولأنّ الفعل مرفوع وهو ينافي جعلهُ جواباً من حيث اللفظ وإن كان جواباً من حيث المعنى، ولا يقدّر معهُ جوابٌ آخر؛ لأنّهُ كالعوض منهُ فأغنى عنهُ) [٨٦].

و(مهما) – على رأي الشارح وسبقه إليه ابن هشام – كلمة بسيطة، لا مركبة من (مه) و (ما) الشرطية خلافاً للأخفش والزجاج [٨٧]، ولا من (ما) الشرطية و (ما) الإبهامية [٨٨] اتّصلت بها لزيادة التعميم كما في (كيفما وأينما) ثمّ أُبدِلتْ الهاء من الألف الأُولى دفعاً للتكرار خلافاً للخليل [٨٩]، وهي اسمٌ لما لا يُعقلُ ضُمّن معنى الشرطيّة، لا حرف شرط عند الجمهور بدليل عود الضمير إليها في قولهِ تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾ (الاعراف/ ١٣٢)، فالضمير المجرور في (بهِ) عائدٌ إليها ولا يعود الضمير إلا إلى الاسم، وهذا القولُ قال به الزمخشريّ وغيره [٩٠].

وهو بهذا يكون موافقاً ومرجحاً لقول ابن هشام ومضعفاً لرأي السُهيليّ وابن يسعون بإيراد كلمة (زعم) حين نقل رأيهما القائل بحرفية (مهما) [٩١].

وأما معناها فهي موضوعة لزيادة التعميم، بمعنى: أيّ شيء من الأشياء

حقير أو خطير قليل أو كثير بحيث لا يخرج عنه البعض ولا يستثنى [٩٢].

المسألة الثالثة: هل تُعدّ (حتّى) حرف ابتداء، أم جارّة، أم عاطفة؟

أورد الشارح الدعاء: ((اللّهُمّ إنّك ابتليتنا في أرزاقنا بسوء الظن، وفي آجالنا بطول الأمل، حتى التمسْنا أرزاقنا من عند المرزوقين، وطَمِعْنا بآمالنا في أعمار المُعمّرين)) [٩٣] مناقشاً أوجه الخلاف بين النحاة في (حتى)، وهو يرى أنّها هنا حرفُ ابتداءٍ [٩٤]، مثلها في قولهِ تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاء وَالسَّرَّاء﴾ (الأعراف/ ٩٥)، وهذا الرأي قال به سيبويه أيضا: (قولك لقيتُ القوم حتى عبد الله لقيته، جعلت عبد الله مبتدأ وجعلت لقيته مبنيّاً عليه كما جاز في الابتداء، كأنّك قلت: لقيتُ القوم حتّى زيدٌ مَلقيٌّ) [٩٥].

قالَ الرضي: معنى كونها حرف ابتداء: أنّ ما بعدها جملة استئنافيّة لا تتعلّق من حيث الإعراب بما قبلها، ولا نعني بكونها حرف ابتداء أنّ ما بعدها مبتدأ مقدّر، أي: نحن التمسنا وهم عفوا [٩٦].

وقد أورد الرضي في شرحه للكافية رأياً قال به ابن الحاجب إذ قال: (إذا كانت (حتّى) حرف ابتداء وجبت السببيّة؛ لأنّ الاتصال اللفظي زال بسبب الاستئناف، فشُرطت السببيّة التي هي موجبة للاتّصال المعنوي، فإنّ السبب متصلٌ بالمسببِ معنىً؛ جبراً لما فاتَ من الاتصالِ اللفظي)[٩٧]. والسببيّة هنا ظاهرة؛ فإنّ الالتماس مسببٌ عن الابتلاء، كما أنّ (العفو) أي الكثرة مسببٌ عن (التبديل) [٩٨].

وقد نقل صاحب الرياض قولاً لابن هشام في المغني قال فيه: (وزعم ابن مالك أنّ (حتّى) هذه جارّة، وأنّ بعدها (أن) مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلّف إضمار من غير ضرورة) [٩٩].

وكان لسيبويه رأي يقول فيه: إنّ (حتّى) قد تجيء عاطفة، فقولك: (لقيتُ القوم كلّهم حتّى عبد الله لقيتُه، وضربتُ القوم حتّى زيداً ضربت أباه)، فـ (حتّى) هنا تجري مجرى (الواو وثُم) [١٠٠].

وفي نهاية مناقشة الشارح لهذه

الآراء فإنّه يعجب لما وقع لبعضهم[١٠١] من أنّ (حتّى) في عبارة الدعاء عاطفة، موضحاً ما خفي عليهم من أن شرط العطف بـ(حتّى) كون معطوفها بعضاً ممّا قبلها أو كبعض منهُ، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات، مع أنّ العطف بـ (حتّى) قليل[١٠٢]، حتّى أنّ (أهل الكوفة ينكرونه البتّة، ويحملون نحو: (جاء القومُ حتّى أبوك، ورأيتهم حتّى أباك، ومررت بهم حتّى أبيك) على أنّ حتّى فيه ابتدائية، وأنّ ما بعدها على إضمار عامل) [١٠٣].

ثانياً: الترجيح والتضعيف، و التخطئة والتصويب

أ- الترجيح والتضعيف:

كان لصاحب الرياض آراء متباينة ما بين ترجيح وتضعيف، وتخطئة وتصويب لمسائل النحو التي عرض لها نحاة العرب، ومن هذه المسائل:

١- الآراء في كلمة (دون):

أورد الشارح الدعاء: ((حتّى لا يُورِدَ عليك أحدٌ من ملائكتك إلا دون ما نُوردُ من أبوابِ الطّاعةِ لكَ وأنواع القُربةِ إليكَ))[١٠٤]، ذاكراً بعض آراء النحاة في كلمة (دون)، فقد ذهب سيبويه إمام المدرسة البصرية إلى أنّ (دون) لا تخرج عن استعمالها ظرفاً[١٠٥] وهي في الدعاء منصوبةٌ لفظاً على الظرفيّةِ ومحلاً على الوصفية [١٠٦]. وذهبَ الأخفش والكوفيّون إلى أنّهُ قد يُتصرفُ فيها نادراً فتخرجُ عن الظرفيّةِ، وخَرّجَ عليهِ الأخفش [١٠٧] قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ (الجن/ ١١)، فقال: إنّ (دون) مبتدأ و (منّا) خبرهُ وبُنيتْ (دون) لإضافتها إلى مبني ويمكن حمل الدعاء على هذا أيضاً، وقد نقلَ الشارح قولا يُنسب للدماميني معترضاً على ما خَرّجَ عليهِ الأخفش الآية السابقةِ قائلاً: إنّ هذا يُبطلُهُ أنّ التنزيل لا يُخَرّجُ على نادر وعلى هذا يقولُ الشارحُ: وكذلك كلامُ الفصحاءِ ولاسيّما كلامُهم عليهم السّلام، بهذا ختم الشارحُ كلامهُ مرجحاً ما ذهبَ إليهِ البصريون، مضعفاً مذهب الكوفيينَ والأخفش، مصرحاً أنّ قول الأئمةِ وهم الفصحاء حجة على صحةِ القاعدة النحوية، وقد علّقَ الشارحُ في هامش شرحه على قولِ الدماميني بعبارة (لم نعثرعليه)[١٠٨].

٢- دخول ما بعد (إلى) في حكم ما قبلها:

ناقشَ الشارحُ ما جاءَ في سند الصحيفةِ السّجّاديّةِ الشريفةِ ((لقيتُ يحيى بن زيد بن علي (عليهم السلام) فذكر الحديث بتمامِهِ إلى رؤيا النبي صلى الله عليه وآلِهِ)) [١٠٩]. قائلاً: (ينبغي أن يكون ما بعد (إلى) داخلاً في حكم ما قبلها فتكون (الرؤيا) داخلة في (الحديث) المذكور بقرينةِ قولِهِ: (فذكر الحديث بتمامِهِ)، وقد قالوا: إذا دلّت قرينةٌ على دخول ما بعد (إلى) نحو: (قرأتُ القرآنَ من أوّلِهِ إلى آخرِهِ)، أو على خروجِهِ نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (البقرة/ ١٨٧)، عُمِلَ بها وإلا فلا يدخل؛ لأنّ الأكثر مع عدم القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردّد.

وقيلَ: يدخل بدون قرينة إن كان من الجنس. وقيلَ: مطلقاً) [١١٠].

وفي ختام حديثه رجح الشارح الرأي الأوّل القائل بعدم جواز الدخول مطلقاً إذ قال: (والأوّل هو الصحيح لما ذكرناه) [١١١].

وهذا الرأي قال به أيضاً ابن هشام في المغني [١١٢].

٣- صلةُ المصدرِ لا تتقدم عليهِ وإنّما هي متعلقةٌ بمحذوف:

عند شرحه دعاء الإمام السجّاد سلام الله عليه: ((ولا يُحدِّثُ نفسهُ عن قرْنِهِ بفرارٍ)) [١١٣].

قال: المتبادر هنا تعلق قوله عليهِ السلام: (عن قرنه) بقوله: (بفرار)، ويأباهُ إطلاقُ منعهم من تقدّم معمول المصدرِ عليهِ، قالوا: لأنهُ مع معمولِهِ كموصولٍ مع صلتِهِ، والصلة لا تتقدّم على الموصول؛ ولذلك قال الزمخشري في قولِهِ تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ (الصافات/ ١٠٢): إنّ (مع) ((لا يصح تعلقه بـ (بلغ)؛ لاقتضائِهِ بلوغهما معاً حدّ السعي، ولا بالسعي؛ لأنّ صلة المصدر لا تتقدم عليه، فبقي أن يكون بياناً، كأنّهُ لمّا قال: (فلمّا بلغ السعي) أي الحدَّ الذي يقدرُ فيهِ على السعي، قيل: مع من؟ فقال: مع أبيه والمعنى اختصاص الأب أنّه أرفق الناس به، وأعطفهم عليه،...؛ لأنه لم تستحكم قوّته ولم يصلب عوده)) [١١٤]، وعلى هذا، فقولهُ: (عن قرنه) متعلّقٌ بمحذوفٍ أيضاً، يكون بياناً على قياس ما ذكره الزمخشري في الآية.

لكن الرضي قال: ((وأنا لا أرى منعاً من تقدّم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه، نحو قولك: (اللهمّ ارزقني من عدوّك البراءةَ وإليك الفرار)، قال تعالى: ﴿وَلا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ (النور/ ٢)، وقال: ﴿بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾، ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلّف))[١١٥]. وسبقه السهيلي، قال ابن هشام: أجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور، واستدلّ بقوله تعالى:﴿ لا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً﴾ (الكهف/ ١٠٨)، وقولهم: (اللهمّ اجعل لنا فرجاً ومخرجاً)[١١٦]. وعلى هذا، فقوله: (عن قرنه) متعلّقٌ بـ (فرار)، وهو الظاهر، والله أعلم[١١٧]. بقولهِ هذا يكون الشارح قد رجح قول الرضي والسهيلي وذلك لوروده في كلام الإمام سلام الله عليه ولكثرة ورود نظيره في الكتاب العزيز.

ب- التخطئة والتصويب:

١ - (إذا)

في كلامه عن (إذا) الواردة في الدعاء: ((... واجعل أوسع رزقك عليّ إذا كبِرتُ، وأقوى قوتك فيّ إذا نصبتُ))[١١٨]. قال الشارح: فهي هنا ظرفٌ للفعل مضمّن معنى الشرط، وما قبلها هو الجوابُ في المعنى، كما في قولك: (أكرمني إذا جئتك)[١١٩].

وقد وقف الشارح معترضاً ومخطئاً قول بعض اللغويين ممن وصفهم بالقاصرين[١٢٠] إذْ قالوا: إن (إذا) نُصِبت ظرفيّة مجرّدة عن معنى الشرط ثاني مفعولي (اجعل) بمعنى (صيّر)، الناصب لـ (أوسع) على أنه الأول، واصفاً قولهم هذا بأنّه خبطٌ صريح، معللاً أنّه كيف تقع (إذا) المنصوبة على الظرفية ثاني مفعولي (اجعل)؟ ووقوعها مفعولا عند زعمهم يستلزم خروجها عن الظرفية !.

أمّا قولهم بعد ذلك: أو مجردة عن الظرفية أيضاً على تقدير مضاف لـ (أوسع) لئلا يلزم الإخبار باسم الزمان عن اسم العين، فالتقدير: (اجعل وقت أوسع رزقك وقت كبري)، فهو تعسف شديد وتكلف ما عليه مزيد، ولا داعي إليه أصلاً[١٢١].

أمّا أولاً: فالقول بخروج (إذا) عن الظرفيّة خلافُ قول الجمهور.

قال ابن هشام والجمهور: (على

أنّ (إذا) لا تخرجُ عن الظرفيّةِ) [١٢٢].

وقال الرضي: إخراج (إذا) عن الظرفيةِ قليلٌ [١٢٣].

(والتخريج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة وترك الوجه القريب والقوي من الجهات التي يجب على المعرب احترازها) [١٢٤].

وأمّا ثانياً: فالقائلون بخروجها عن الظرفيّةِ إنّما قالوا به في مواضع لم يظهر لهم كونها فيها ظرفاً، فاحتاجوا إلى القول بذلك، كوقوعها موقع المبتدأ والخبر أو المفعول به أو في موضع الجر، ولم يذهبوا إلى خروجها عن الظرفيّةِ في كل موضع البتّة، حتّى يحتاج إلى التخريج عليه في مثل هذه العبارة المتعيّن فيها ظرفيتها، فأيُّ داعٍ إلى القول بهِ ؟ [١٢٥].

٢- صحّة وقوع الجَملة مفعولاً مطلقاً:

يقول صاحب الرياض في كلامه عن موقع جملة (تَقْطعُ بهِ دابرهم) الواردة في الدعاء: ((وابعث عليهم جنداً من ملائكتك ببأس من بأسك، كفعلك يوم بدر، تَقْطعُ بهِ دابرهم، وتحصدُ بهِ شوكتهم، وتفرّق بهِ عددهم)) [١٢٦].

هي هنا في محل جرّ على أنّها صفةٌ أُخرى لـ (بأس)، ويجوز أنْ تكون في محل نصب على أنها صفة أخرى لـ (جنداً) فالضمير في بهِ على الأول راجعٌ إلى البأس، وعلى الثاني عائدٌ إلى الجند. وقد نقل الشارح قولاً يرى أصحابه أنّ جملة (تقطع به دابرهم) في محل نصبٍ على أنّها مفعولٌ مطلقٌ لـ (ابعث)، ناب مناب (بعثاً) الذي عاد الضمير في (به) إليه، واصفاً هذا الرأي بأنّه خبطٌ صريحٌ؛ فإنّ الجملة لا تقع مفعولاً مطلقاً إلا في باب الحكاية بالقول أو مرادفهِ على رأي ابن الحاجب، خلافاً للجمهور في نحو: (قال إنّي عبدُ الله). وكان الشارح قد علّق في هامش شرحه على قول ابن الحاجب بعبارة (لم نعثر عليه) [١٢٧].

٣- الاستثناء

جاء في الدعاء: ((ولا ترفعْني في الناس درجةً إلا ّ حططتني عند نفسي مثلها))[١٢٨].

فقد خطّأ الشارح قول القائلين[١٢٩]: في أنّ الاستثناء الوارد هنا هو استثناءٌ منقطعٌ، والمستثنى نابَت عنهُ الجملة بعده، ومثلهُ: (ما زادَ إلا ما نقص)، واصفاً ذلك بأنّهُ غلط صريحٌ، راداً عليهم بأنّ الاستثناء متصلٌ؛ لكونهِ مفرّغاً من حال عامةٍ متناولة لهذا الفرع وغيره، فالمستثنى بعضٌ من المستثنى

منه، فكيف يكون منقطعا؟ وقولهم: إنّ المستثنى ناب عنه الجملة بعده، غلطٌ آخرٌ، بل الجملة الحالية نفسها هي المستثنى، و (إلا) ملغاةٌ عن العمل على قول، أو عن التوصل بها إلى العمل على قول آخر وقولهم: (ما زادَ إلا ما نقص)، غلطٌ ثالث؛ فإنّ المستثنى في عبارة الدعاء مفرّغ اتفاقاً، والمثالُ الذي ذكرهُ لا يصح فيهِ التفريغ قطعاً؛ إذ لا يمكن إعمالُ ما قبل (إلا) فيه فيما بعدها، ألا ترى أنّه لا يستقيم أنْ يقال: (ما زادَ إلا النقص)، بخلافِ عبارة الدعاء؛ فإنّ العامل في الجملة الحاليّة الواقعة بعد (إلا) هو الفعل قبلها، بل المستثنى في المثال (ما) المصدريّة، وصلتها في موضع نصب على الاستثناء، والاستثناء منقطع، والتقدير فيه: (ما زادَ لكن نقص)، وكذا كل استثناء منقطع يقدّر بـ (لكن)؛ لأنّهُ للاستدراك ودفع توهم دخوله في الحكم السابق[١٣٠]. وهو ما ذهب إليه البصريون[١٣١].

(ولو قدّرت الاستثناء في الدعاء بـ (لكن) لم يصُحّ؛ إذ ليس المراد: لا ترفعني في الناس لكن حطني عند نفسي، بل المقصود: إن رفعتني في الناس فحطني عند نفسي)[١٣٢].

٤- (حين) و (حيث):

أوردَ الشارحُ العبارةَ الآتية: ((... إنّما خافَ عليها حينَ علمَ أنّهُ يُقتل))[١٣٣]. مخطئاً ومغلطاً من جعلَ (حين) بمعنى (حيث)، قائلاً: (حين علم) أي: وقتَ علمهِ، فالجملة مضافٌ إليها، وهي في تأويل المفرد ومحلها الجرّ[١٣٤].

وقد نقل رأياً لأبي حاتم السجستاني يغلط فيه أكثر العلماء الذين جعلوا (حين) بمعنى (حيث)، فقال: (والصوابُ أنْ يُقال: (حيث) بالمثلثة ظرفُ مكانٍ، و (حين) بالنون ظرفُ زمانٍ، فيُقالُ: (قمتُ حيثُ قمتَ) أي: في الموضع الذي قُمتَ فيه، و(اذهب حيثُ شئت) أي: إلى أي موضعٍ شئت، وأمّا (حين) بالنون، فيُقال: (قمتُ حين قمتَ) أي: في ذلك الوقت، ولا يُقال: حيث خرج الحاجّ - بالمثلثة - وضابطه: إنّ كلّ موضعٍ حَسُنَ فيه (أين) و (أيّ) اختصّ به حيث - بالمثلثة - وكلّ موضعٍ حَسُنَ فيه (إذا) و (لمّا) و (يوم) و (وقت) اختص به (حين) بالنون)[١٣٥]، وهذا القول قال به الفيومي في المصباح المنير[١٣٦].

٥- (أيّ)

عدَّ الشارح (أيُّ) الواردة في الدعاء: ((اللّهم وأيُّما غازٍ غزاهُم من أهل

ملتك،... فـلَقّهِ اليُسْـرَ)) [١٣٧] اسم شرط، بدليل الفاء الرابطة في الجواب (فَلقهِ) [١٣٨]. واصفاً ما وقعَ لبعض المبتدئين من أنّ (أيُّ) من (أيّما) موصولةٌ وجملة (غزاهم) صلتها، والفاء في قوله (فلقه) رابطة؛ لشبهِ الشرط بشبه الجواب، بأنهُ غلطٌ صريحٌ؛ لأنّ (أيّما) الموصولة لا تضافُ إلى نكرةٍ كما نصّ عليه الجمهور [١٣٩]، وهي هنا مضافةٌ إليها فتعيّنت شرطيّتُها.

وقد ردّ الشارحُ تجويزَ بعض القائلين بإضافة الموصولة إلى النكرةِ نحو: يعجبني أيّ رجل عندك، بأنّها حينئذٍ نكرة، والموصولات معارف [١٤٠].

٦- (ما)

عند شرحه دعاء الإمام السجاد سلام الله عليه: ((هيهات ما يستوفيان منّي حقّهما، ولا أدرك ما يجب عليّ لهما)) [١٤١]. قال: (من الغريب ما توهمه بعض المترجمين من جواز كون (ما) من قوله: (ما يستوفيان) مصدريّة، وهي ومسبوكها فاعل (هيهات)، والتقدير: (هيهات استيفاؤهما منّي حقّهما)، مع أنّ قوله: (ولا أُدرك ما عليّ لهما)، لا يبقى معه لهذا التوهم مجال؛ لأنّ (لا) معيّنه لكون (ما) نافيه؛ إذ لا تقترن (واو) العطف بـ (لا) إلا إذا سبقت بنفي) [١٤٢].

الخاتمة النتائج:

١- كان لصاحب الرياض آراء وتوجيهات نحوية خاصة به يخالف بها من سبقه حتى وإن كانوا ينتمون إلى المدرسة النحوية نفسها التي كان ينتمي إليها هو.

٢- كثرة استشهاده بالقرآن الكريم إذ إنّه كان يسوق آية أو آيتين وربما أكثر شاهداً على صحة القاعدة النحوية في المسألة الواحدة.

٣- كان صاحب الرياض يعد قول الإمام السجاد عليه السلام في أدعيته المباركة حجة على صحة القاعدة النحوية؛ لأن الإمام سلام الله عليه من قريش التي هي أفصح الناس لساناً، زد على أنّه عليه السلام عاش ضمن عصر الاحتجاج (٣٨هـ - ٩٥هـ)، وقد صرّح صاحب الرياض غير مرة بهذا الأمر ومنها نصّه: (وكفى شاهداً على جوازه وروده في كلامه عليه السلام).

٤- كان لصاحب الرياض آراء متباينة ما بين ترجيح وتضعيف، وتخطئة وتصويب لمسائل النحو التي عرض لها نحاة العرب.

الهوامش:

١- يُنظر الدرس الصرفي والنحوي عند مكي بن أبي طالب: ١٧٢.

٢- يُنظر مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٧٥٧، ويُنظر الدرس الصرفي والنحوي عند مكي بن أبي طالب: ١٧٦.

٣- الصحيفة السجاديّة الكاملة الدعاء (٥٠): ٢١٥، رياض السالكين: ٧/ ٣١١.

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: مسألة (١٠٠).

٥- ينظر همع الهوامع: ١ / ٢٣٦.

٦- ينظر المصدر نفسه: ١ / ٢٣٧.

٧- رياض السالكين: ٧/ ٣١٣.

٨- ينظر المصدر نفسه: ٧/ ٣١٣، ٢ / ٢٨٣.

٩- المصدر نفسه: ٧/ ٣١٣.

١٠- الصحيفة السجاديّة الكاملة، الدعاء (٦): ٤٢، رياض السالكين: ٢ / ٢٨٣.

١١- رياض السالكين: ٢ / ٢٨٣، ينظر مغني اللبيب: ٢ / ٦٤٤، وينظر إعراب القرآن للزجاج: ٢ / ٥٣٩.

١٢- رياض السالكين: ٢ / ٢٨٣.

١٣- ينظر رياض السالكين: ٢ / ٢٨٣.

١٤- مغني اللبيب:٢ / ٦٤٥، وينظر همع الهوامع: ١ / ٢٣٦.

١٥- رياض السالكين: ٢ / ٢٨٣.

١٦- الصحيفة السجاديّة الكاملة، الدعاء (٢٠): ٨٧ – ٨٨، رياض السالكين: ٣ / ٤٣٤.

١٧- رياض السالكين: ٣/ ٤٣٤.

١٨- شرح قطر الندى: ٣١٤، رياض السالكين: ٣ / ٤٣٤.

١٩- شرح قطر الندى: ٣١٤–٣١٥، رياض السالكين: ٣/ ٤٣٤، وينظر كتاب سيبويه: ١/ ٢٢٧.

٢٠- رياض السالكين: ٣/ ٤٣٤.

٢١- الصحيفة السجاديّة الكاملة، الدعاء (١٦): ٧١، رياض السالكين: ٣/ ١٥٨.

٢٢- رياض السالكين: ٣ / ١٥٩، و٥ / ١٥٨.

٢٣- لم أعثر على هذا الرأي عند سيبويه بل وجدت أنّها ظرفٌ لما مضى من الدهر بمنزلةِ (مع)؛ ينظر الكتاب: ٢/ ٣٠٩، ٤/ ٢٢٩.

٢٤- شرح الكافية: ٢ / ١٠٨.

٢٥- رياض السالكين: ٣/ ١٥٩، ٥ / ٧٨.

٢٦- يُنظر مغني اللبيب: ١ / ١١٥.

٢٧- رياض السالكين: ٣/ ١٥٩.

٢٨- الصحيفة السجاديّة الكاملة، الدعاء (٣٢): ١٣٠، رياض السالكين: ٥ / ٧٨.

٢٩- ينظر رياض السالكين: ٥ / ٧٨.

٣٠- شرح الكافية: ٢ / ٣٩٩ – ٤٠٠.

٣١- التبيان في إعراب القرآن: ذيل الآية ١٤

من سورة المجادلة: ٢ / ٢٥٨.

٣٢- الصحيفة السجاديّة الكاملة، الدعاء (٤٨): ٢٠٦، رياض السالكين: ٧ / ١٩٠.

٣٣- ينظر الكشاف: ٤ / ٢٢٧، ورياض السالكين: ٧ / ١٩٩.

٣٤- ينظر رياض السالكين: ٧ / ١٩٩ – ٢٠٠.

٣٥- الصحيفة السجّاديّة الكاملة، الدعاء (٣٢): ١٣١، رياض السالكين: ٥ / ٦٦.

٣٦- الكتاب: ٢ / ٣٤٩، مغني اللبيب: ١ / ١٦٥.

٣٧- ينظر شرح قطر الندى: ٣٤٩.

٣٨- شرح الكافية في النحو: ١ / ١٤٤.

٣٩- الصحيفة السجّاديّة الكاملة، الدعاء (١٢): ٥٥، رياض السالكين: ٢ / ٥١٦.

٤٠- رياض السالكين: ٢ / ٥١٧.

٤١- المصدر نفسه: ٢ / ٥١٧.

٤٢- مغني اللبيب: ١ / ١٦٥.

٤٣- ينظر الإصول لتمّام حسان: ٢٠٦.

٤٤- ينظر المصدر نفسه: ٢٠٧، ٢٠٦.

٤٥- مغني اللبيب: ١ / ٥٩.

٤٦- الصحيفة السجاديّة الكاملة، الدعاء (١٦): ٧٠، رياض السالكين: ٣ / ١٥٠.

٤٧- رياض السالكين: ٣ / ١٥٠.

٤٨- المصدر نفسه: ٣ / ١٥٠.

٤٩- المصدر نفسه: ١ / ٢٢١.

٥٠- رياض السالكين: ١ / ٢٢١ – ٢٢٢.

٥١- ينظر مغني اللبيب: ٢ / ٥٢٣، رياض السالكين: ١ / ٢٢٢.

٥٢- رياض السالكين: ١ / ٢٢٢ – ٢٢٣.

٥٣- المصدر نفسه: ١ / ٢٢٣.

٥٤- الصحيفة السجاديّة الكاملة، الدعاء (١): ٢٢، رياض السالكين: ١/ ٣٧٨.

٥٥- رياض السالكين: ١ / ٣٧٨.

٥٦- المصدر نفسه: ١ / ٣٧٨.

٥٧- ينظر مغني اللبيب: ١ / ١٥٢.

٥٨- شرح الكافية: ٢ / ٣٧٩.

٥٩- الصحيفة السجاديّة الكاملة، الدعاء (١٢): ٥٤، رياض السالكين: ٢ / ٤٨٥.

٦٠- رياض السالكين: ٢/ ٤٨٥، وينظر ٣ / ٩١، ١٤٧، ٦ / ٢٣٨، ٧ / ١٢، ٣٤٥.

٦١- ينظر مغني اللبيب: ١ / ١٥٢.

٦٢- رياض السالكين ٧ / ١٢.

٦٣- وقد استشكل واستغرب صاحب الفهارس الشيخ المظفر على قوله (من طلبة العجم) ولم يعرف السبب والظاهر أن الشارح كان قد بيّن السبب في كتابه رياض السالكين في جزئه السابع صفحة ٤٤٩ وما بعدها.

٦٤- ينظر رياض السالكين ٧ / ١٢.

٦٥- المصدر نفسه: ٦ / ٢٣٨.

٦٦- الصحيفة السجاديّة الكاملة، الدعاء

(٦): ٤٢، رياض السالكين: ٢ / ٢٧٩.

٦٧- رياض السالكين: ٢/ ٢٨٠ – ٢٨١، ينظر مغني اللبيب:١ / ١٤٥،الشاهد رقم (١٦١) والبيت بتمامه:

قليل منك يكفيني؛ ولكن قليلك لا يقال له قليل

٦٨- ينظر مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٩٨، وفيه (شهيدا) بدل حسيبا، رياض السالكين: ٢/ ٢٨١.

٦٩- ينظر التبيان في إعراب القرآن:١/ ١٦٨، وينظر روح المعاني: ٤/ ٢٠٨– ٢٠٩، ورياض السالكين: ٢/ ٢٨١.

٧٠- الصحيفة السجاديّة الكاملة، الدعاء (٤٥): ١٧٨، رياض السالكين: ٦ / ١٧٥.

٧١- رياض السالكين: ٦ / ١٧٨، وينظر: ٧ / ١٠٣، ٢٢٣، ٢٣٦.

٧٢- التوقيف على مهمات التعاريف: ٤٢.

٧٣- ينظر أبو عثمان المازني ومذهبه في الصرف والنحو: ١٧٤.

٧٤- ينظر جهود الكرماني النحوية واللغوية في شرح صحيح البخاري: ١٩٤.

٧٥- ينظر الإنصاف والخلاف النحوي بين المذهبين: ١٦ – ١٧.

٧٦- ينظر جهود الكرماني النحوية واللغوية: ١٩٤.

٧٧- الصحيفة السجّاديّة الكاملة، الدعاء (٤٧): ١٨٧، رياض السالكين: ٦ / ٣١٧.

٧٨- ينظر شرح الكافية: ٢ / ٣٠٩، وينظر رياض السالكين: ٦ / ٣١٩.

٧٩- ينظر شرح ابن عقيل: ٣/ ١٥٧؛ وفيها (اللّزبات) بدل الكربات و (المكرمات) بدل الكرمات، رياض السالكين: ٦ / ٣١٩.

٨٠- شرح ابن عقيل: ٣ / ١٥٧، شاهد رقم (٢٧٢)، رياض السالكين: ٦ / ٣١٩.

٨١- ورد خطأ والصحيح الصّيْمريُّ؛ ينظر شرح ابن عقيل: ٣ / ١٥٧.

٨٢- رياض السالكين: ٦ / ٣١٩، وينظر شرح ابن عقيل: ٣ / ١٥٧.

٨٣- رياض السالكين: ٦ / ٣١٩.

٨٤- الصحيفة السجادية الكاملة، الدعاء (٤٨): ٢٠٣- ٢٠٤، رياض السالكين: ٧/ ١٧٣.

٨٥- ينظر المقتضب: ٢ / ٦٨.

٨٦- رياض السالكين: ٧ / ١٧٦.

٨٧- ينظر مغني اللبيب: ١ / ٤٣٦.

٨٨- وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته إبهاماً وزادته شياعاً وعموماً؛ الكشاف: ١١٤.

٨٩- الكتاب: ٣ / ٥٩، وينظر مغني البيب: ١ / ٤٣٦.

٩٠- ينظر مغني اللبيب: ١/ ٤٣٥، وينظر شرح قطر الندى: ٤٩، رياض السالكين: ٧/ ١٧٦.

٩١- مغني اللبيب: ١ / ٤٣٥، رياض السالكين: ٧ / ١٧٦.

٩٢- رياض السالكين: ٧ / ١٧٦.

٩٣- الصحيفة السجّاديّة الكاملة، الدعاء (٢٩): ١١٩، رياض السالكين: ٤ / ٣١٧.

٩٤- رياض السالكين: ٤ / ٣١٨.

٩٥- الكتاب: ١ / ٩٧.

٩٦- رياض السالكين: ٤ / ٣١٨، ينظر شرح الكافية: ٢ / ٢٤٣.

٩٧- شرح الكافية: ٢ / ٢٤٣.

٩٨- رياض السالكين: ٤ / ٣١٩.

٩٩- مغني اللبيب: ١ / ١٧٤، رياض السالكين: ٤ / ٣١٩.

١٠٠- ينظر الكتاب: ١ / ٩٦.

١٠١- وأظنّه يعني بعض الطلبة العجم الذين كثيراً ما كان الشارح يعرض لآرائهم مصححاً لما ورد فيها من خطأ.

١٠٢- يُنظر رياض السالكين: ٤ / ٣١٩.

١٠٣- مغني اللبيب: ١ / ١٧٣، وينظر رياض السالكين: ٤ / ٣١٩.

١٠٤- الصحيفة السجادية الكاملة، الدعاء (٤٤): ١٦٨، رياض السالكين: ٦ / ٥٣.

١٠٥- ينظر الكتاب: ١ / ٤٠٩، ٤١٠، ٣ / ٢٨٩، ٢٩١، ٤ / ٢٣٤.

١٠٦- ينظر رياض السالكين: ٦ / ٦٦.

١٠٧- ينظر همع الهوامع: ٣ / ٢٠٩، ويُنظر معاني النحو: ٢ / ١٨٢.

١٠٨- ينظر رياض السالكين: ٦ / ٦٧.

١٠٩- الصحيفة السجادية الكاملة، سند الصحيفة ومصيرها: ١١، رياض السالكين: ١/ ٢٠٠.

١١٠- رياض السالكين: ١/ ٢٠٠، ويُنظر مغني اللبيب: ١/ ١٠٤، وينظر شرح الكافية: ٢/ ٣٢٤.

١١١- رياض السالكين: ١ / ٢٠٠.

١١٢- ينظر مغني اللبيب: ١ / ١٠٤.

١١٣- الصحيفة السجادية الكاملة، الدعاء (٢٧): ١١٢، رياض السالكين: ٤/ ١٩١.

١١٤- الكشاف: ٤ / ٥٣.

١١٥- شرح الكافية: ٢ / ١٩٥.

١١٦- شرح قطر الندى: ٣٧٤.

١١٧- رياض السالكين: ٤ / ١٩٨.

١١٨- الصحيفة السجادية الكاملة، الدعاء (٢٠): ٨٤، رياض السالكين: ٣ / ٣٦٣.

١١٩- ينظر رياض السالكين: ٣ / ٣٦٣.

١٢٠- ويعني هنا بعض طلبة العجم كما اعتاد أن يصفهم.

١٢١- رياض السالكين: ٣ / ٣٦٣.

١٢٢- مغني اللبيب: ١ / ١٢٩.

١٢٣- شرح الكافية: ١٠٢.

١٢٤- رياض السالكين: ٣ / ٣٦٣.

١٢٥- رياض السالكين: ٣ / ٣٦٣.

١٢٦- الصحيفة السجادية الكاملة، الدعاء (٢٧): ١١٣ – ١١٤، رياض السالكين: ٤ / ٢٣١.

١٢٧- ينظر رياض السالكين: ٤ / ٢٤٠.

١٢٨- الصحيفة السجادية الكاملة، الدعاء (٢٠): ٨٢، رياض السالكين: ٣ / ٣٠٢.

١٢٩- يقصد بعضاً من طلبة العجم.

١٣٠- يُنظر رياض السالكين: ٣/ ٣٠٣، ٧/ ٣١٥.

١٣١- الكتاب: ٢/ ٣٢٥ – ٣٢٦.

١٣٢- رياض السالكين: ٣ / ٣٠٣.

١٣٣- الصحيفة السجادية الكاملة، سند الصحيفة ومصيرها: ٨، رياض السالكين: ١/ ١٤١.

١٣٤- رياض السالكين: ١/ ١٤١.

١٣٥- رياض السالكين: ١ / ١٤١ – ١٤٢.

١٣٦- المصباح المنير: ٢١٩ – ٢٢٠؛ مادة (حين).

١٣٧- الصحيفة السجادية الكاملة، الدعاء (٢٧): ١١٤، رياض السالكين: ٤ / ٢٤٦.

١٣٨- رياض السالكين: ٤ / ٢٤٦، ويُنظر الكتاب: ١ / ١٣٦، ٢/ ٣٩٨.

١٣٩- الكتاب: ٢ / ٤٠٤.

١٤٠- ينظر رياض السالكين:٤ / ٢٤٧.

١٤١- الصحيفة السجادية الكاملة، الدعاء (٢٤): ١٠٣، رياض السالكين: ٤ / ٦٩.

١٤٢- رياض السالكين: ٤ / ٨١ – ٨٢.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

١- أبو عثمان المازني ومذهبه في الصرف والنحو، د. رشيد العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٩٦٩ م.

٢- الأصول - دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمّام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٣- إعراب القرآن، الزجاج (ت٣١١هـ)، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، ط ٣، بيروت، ١٩٨٦م.

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ط ٤، مصر ١٩٦١م.

٥- الإنصاف والخلاف النحوي بين المذهبين، محمد خير الحلواني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٠.

٦- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٧- التوقيف على مهمات التعاريف، محمد بن عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ)، تح: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، ط ١، بيروت، ١٤١٠هـ.

٨- جهود الكرماني النحوية واللغوية في شرح صحيح البخاري، سهيلة محمد طه البياتي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٥م.

٩- الدرس الصرفي والنحوي عند مكي بن أبي طالب، عبد الله أحمد حمزة النهاري، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨م.

١٠- رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، علي خان المدني (ت١١٢٠هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، ط ٦، ١٤٢٨ هـ ق.

١١- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط ١٤، مصر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٢- شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، مصر (د. ت).

١٣- شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاسترابادي (ت٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان (د. ت).

١٤- الصحيفة السّجّاديّة الكاملة، تح: علي أنصاريان، إصدار سفارة الجمهورية الإيرانية

في دمشق، ١٩٩٩م.
١٥- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط ٤، القاهرة، ٢٠٠٤م.
١٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت (د. ت).
١٧- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط ٢، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
١٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت٧٧٠هـ)، المطبعة الأميرية، ط ٤، القاهرة، ١٩٢١.
١٩- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ط ٢، عمان، ٢٠٠٣م.
٢٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني (د.ت).
٢١- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د. ت).
٢٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: عبد السلام هارون و عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥.